

جينين-علي سمودي-قال مركز حقوق

الإنسان والديمقراطية «شمس» في تقرير

أعدّه حول وضعية المرأة الفلسطينية بمناسبة «عيد الأم» والثامن من آذار، إن المرأة الفلسطينية تعيش أوضاعا استثنائية بسبب الأوضاع الداخلية وممارسات الاحتلال، وأضاف أن مشاركة المرأة تلعب، دورا مهما، في تطوير ليات وقواعد الحكم الصالح، والمشاركة كمفهوم بات قيد التداول في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف «بالتنمية السدامة»، وبالتالي فإن مشاركة للمرأة تعتبر أمرا هاما، باعتبارها نصف المجتمع.

وأوضح أن وضع المرأة شهد تطورا في العديد من الدول خلال القرن الماضي جعله مناراهتمام الدول والمنظمات الدولية.وربما كان ميعثا لدفع المرأة الفلسطينية قدما نحو تعزيز وضعها بما يتلّام مع تضحياتها، إضافة إلى طموحها للحصول على مستويات الرفاه في الحياة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، مشيرا إلى المرأة الفلسطينية سعت لإزالة أي تمييز بينها وبين الرجل في التشريعات المختلفة أو في تولي المناصب العامة، إلا أن المرأة الفلسطينية لم تصل بعد إلى تحقيق الطموحات التي تصبو إليها، فبرغم كونها كانت قد قطعت شوطا هاما، فهي ممثلة بالبرلمان بقواها الذاتية، وممثلة بالوزارت، وتشغل مناصب رفيعة، وتقوم كذلك بأهلام الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة،إلا أن كل ذلك لا يتناسب وتضحياتها الوطنية، فقد ظلت نسبة مشاركتها لا تتناسب عدديا مع الرجال، فهي أكثرية عديدية وأقلية بالمفهوم السياسي.

وأكد مركز «شمس» في تقريره على أن التحرر الحقيقي للمرأة يتمثل في نيل حريتها والتي تعتبر الشرط الأساسي لنحها مزيدا من الحرية والمساواة على كافة المستويات بما فيها المستوى السياسي والذي لن يتأتى ما لم تتحرر اقتصاديا،ومن ثم تحررها من الاضطهاد الاجتماعي والسياسي المتمثل أولا في مساواتها مع الرجل،وفي مشاركتها في عملية صنع القرار في المستويات المختلفة،وأن تأخذ دورها المتمثل في المشاركة في الأنشطة المختلفة.

وقال إن انتزاع المرأة لحريتها يجعلها تقترب أكثر فأنكر من هموم مجتمعيها ويفصح لها

المجال الواسع للانخراط في عملية التنمية، وهذا يرتبط بشكل وثيق في عملية التحول الديمقراطي، وإن مشاركة المرأة في كل أوجه الحياة يقربها من عملية التحرر الاقتصادي

والتي هي شرط أساسي للتحرر من التبعية.

الأوضاع الديمغرافية للفلسطينيين بلغ عدد السكان في نهاية عام ٢٠٠٩، وذلك في الأراضي الفلسطينية ٤,٠ مليون فرد منهم ٢,٠٢٦ مليون ذكر (٥٠,٨%) مقابل ١,٩٦٥ مليون أنثى (٤٩,٢%) منهن ٥٣,٣% يتركزن في الفئة العمرية ١٩ سنة فأقل، وأشارت أن بيانات العام ٢٠٠٩ تظهر أن العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة لإناث أعلى منه للرجال، حيث يبلغ هذا العمر للإناث ٧٣,٢ سنة مقابل ٧٠,٥ للذكور، كما أن أكثر من نصف النساء ٥٥,٩% في العمر (١٥ سنة فأكثر) متزوجات، و٣٩,٦% من الإناث في نفس الفئة العمرية هن عازيات و٦١,١%أمهات،١٣,٦%مطلقات،و٢,٠%منفصلات عن أزواجهن خلال عام ٢٠٠٩، وتبلغ معدلات الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية ٤,٦ مولود لكل امرأة، بواقع ٤,٦ مولود لكل امرأة في الضفة الغربية و٥,٧ مولود لكل امرأة في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٦ .

مشاركة المرأة في الحياة العامة

ويرى مركز «شمس» أن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر شرائح المجتمع كله بما فيه المرأة يساعد في كل الأحوال على والتشفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن من أولى مؤشرات مشاركة المرأة، الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها، وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز، باعتبار أن المشاركة مكوّن أساسي من مكونات التنمية البشرية، وإن اختلفت تسمياتها ما بين المشاركة الجماهيرية أو المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة.

وبالنظر إلى المؤشرات على الأرض، فإنه

يلاحظ مدى تدني هذه المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ففي الهيئات القيادية بلغت نسبة مشاركتها بنسبة ٧,٥%، في أعلى هيئة من هيئات المنظمة المجلس الوطني، فمن بين عدد أعضائه البالغين «٧٤٤» هناك «٥٦» عضوا من النساء. أما في المجلس المركزي فعدد النساء «٥» من أصل «١٢٤» عضوا، وهو الهيئة الوسطى بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية التي لم تتمثل المرأة بها نهائيا منذ تأسيسها العام ١٩٦٤،وبذلك لغاية يوم الأربعاء ٢٦/١١/٢٠٠٩، حيث تم انتخاب الدكتورة حنان عشراوي عضوا جديدا في اللجنة التنفيذية، كأول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ المنظمة، جدير بالذكر أن المجلس الوطني عقد جلسة استثنائية له يوم ١٨/١٢/٢٠٠٩في رام الله، وكان على جدول أعماله اختيار ستة أعضاء جدد للجنة التنفيذية ، وحصلت الدكتورة عشراوي على ١٨٢ صوتا.

السلطة التنفيذية

ويؤكد «شمس» على حدوث تقدم في تمثيل المرأة في النظام السياسي الفلسطيني،لا سيما في الحكومة الفلسطينية حيث أدت خمس وزيريات في العام ٢٠٠٩ وهن (خلود دعيبس لوزارة السياحة، وسهام البرغوثي لوزارة الثقافة، وماجدة المصري لوزارة الشؤون الاجتماعية، وليس العلمي لوزارة التربية والتعليم)، اليمين القانونية في ١٩/٠٩/٢٠٠٩ أمام الرئيس محمود عباس كوزيريات في الحكومة الثانية التي ترأسها الدكتور سلام فياض.

كما أدت (ربيحة ذياب لوزارة شؤون المرأة اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس، يوم الخميس ٦/٤/٢٠٠٩، أيضا وزيرة خامسة في ذات الحكومة).

وشدد المركز على أن جميع الحقائق الوزارية التي أنيطت بالمرأة من تاريخ تشكيل السلطة كانت وزارات خدمية وليست وزارات «سيادية». أما عدد السيدات فيلعب خمس سفيرات من أصل ١٠٦، وذلك حتى أيلول ٢٠٠٩،استنادا إلى وزارة الشؤون الخارجية.

ويقول «شمس» إن تأسيس الدوائر الإدارية الخاصة بالمرأة مثل «وحدة المرأة في الوزارات» في مؤسسات السلطة المختلفة، ومن ضمنها الوزارات لا يعكس بالضرورة، توجهها رسميا من الناحية العملية لإشراك المرأة أو زيادة مشاركتها وفعاليتها، بل إن هذه الدوائر لا تعدو كونها مجرد تسميات، وتحتضن عشرات الموظفين والوظفات دون أي فائدة أو إنتاجية سوى البطالة المقنعة، حتى لو اعتبرها البعض مفيدة في إيجاد بعض فرص عمل.وعلى الرغم من استحداث دوائر ووحدات النوع الاجتماعي

بان كي مون /بقية

وأضاف د. فياض خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، امس، في مجلس الوزراء برام الله، أن إرادة اللجنة الرباعية بالجدد الفلسطيني، يتطلب إلزام إسرائيل بشكل فاعل لوقف كافة الأنشطة الاستيطانية، ووقف الاجتياحات العسكرية لنطاق السلطة الوطنية، وتمكين السلطة من وجود أمني رسمي في كافة التجمعات السكانية الفلسطينية.

وأوضح د. فياض أن اجتماعه مع مون، جاء في أعقاب اجتماع اللجنة الرباعية الذي عقد بالأمس في موسكو، الذي تناول قضايا جوهرية بطريقة تبعث على الثقة لا تضمنه بياناها، من حيث التأكيد على المرجعية العملية السياسية بشكل واضح، ودعوته الصريحة والواضحة لوقف الاستيطان بما

في ذلك النمو الطبيعي بكافة الأمان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وما تضمنه بشكل واضح حول القدس والتأكيد على رفض دولي لقرار إسرائيل بضم القدس الشرقية، والتأكيد على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، ودعم المجتمع الدولي لخطة السلطة الوطنية في مجال الإعداد والتهيئة لإقامة دولة فلسطينية على كامل الأرض المحتلة عام ٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن عناصر بيان اللجنة الرباعية رئيسية وهامة، مقدرا لإرادة اللجنة الرباعية بالتقدم الذي تمكنت السلطة الوطنية من إحرازه في تقوية مؤسساتها وتعزيز مجال الأمن.

ولفت إلى أنه وفي مون زارا موقعا بالقرب من رام الله يقع ضمن المناطق المسماة (ج) "تل الماصيون"، حيث كانت فرصة ليلعب أمين عام الأمم المتحدة على الممارسات الإسرائيلية التي تمنعنا من التنمية والتطوير، وكانت عينة لا نواجه من العمل والإعمار والتطوير في منطقة تمثل مساحتها الشاملة ٦٠% من الضفة الغربية. وأوضح أن كي مون شاهد من المنطقة معتقلا يحجز الكثير من المواطنين من جملة الألاف من الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية، (سجن عوفر)، ورأى الجدار والاستيطان، والإعاقات الإسرائيلية على درب منع إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

وقال رئيس الوزراء كان هناك رغبة من كي مون أن يرى جزءا من الواقع والمعاناة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والصعوبات التي تواجه السلطة الوطنية في التطور والبناء والإعمار.

ورحب د. فياض باسم الرئيس محمود عباس، والسلطة الوطنية، بأمين عام الأمم المتحدة الذي يزور فلسطين للمرة الثالثة بهذه الصفة.

بدوره، أكد بان كي مون على ضرورة مساعدة المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، التي وصفها بأنها مكان مقدس للجميع.

وقال «لترنمون بالعمل سوية لإنجاح ذلك، وضرورة العمل على إنجاح مفاوضات التسوية في مختلف قضاياها الأساسية».

وأضاف أرحب بقرار السلطة الوطنية بإجراء محادثات غير مباشرة تمهد لمفاوضات مباشرة، تضمن محل مختلف القضايا العالقة ومنها القدس، واللاجئين... وغيرها، مشددا على ضرورة إطلاق سراح

في الوزارات، ودوائر المرأة والطفل في المحافظات المختلفة، إلا أن هذه الدوائر والوحدات تعاني من عدم تخصيص ميزانية خاصة بها لتنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة المناطة بها.

السلطة التشريعية

في ضوء النقاش المستمر، أقر المجلس التشريعي بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٥ قانونا معدلا، وجرى زيادة أعضاء المجلس من ٨٨ إلى ١٣٢ عضواً، إضافة إلى اعتماد النظام المختلط الذي يجمع بين نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية مناصفة بينهما، وأقر كوتا نسائية مما شكل «رافعة» أساسية لمشاركة أوسع من كل القوى والفعاليات والمؤسسات والأفراد في المجتمع الفلسطيني.

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦ أجريت الانتخابات، وفي أجواء من الديمقراطية وبمشاركة معظم الأحزاب والفضائل السياسية الفلسطينية وقد بلغت نسبة النساء ١٢,٨% بواقع ١٧ مقعد للنساء من ١٣٢.

أول محافظة في فلسطين

من المعروف أن فلسطين تقسم إلى ١٦ محافظة إلى ١١ في الضفة و ٥ في قطاع غزة، ومنذ تأسيس السلطة الوطنية لم تحض المرأة بمنصب المحافظ وذلك لغاية ٢٣/١/٢٠١٠ إلى أن تم تعيين الدكتورة ليلي غنام محافظاً لمحافظة رام الله والبيرة، يذكر أن الدكتورة ليلي تحمل شهادة الدكتوراه في التربية وهي ناشطة نسوية وعضو قيادة إقليم حركة فتح في رام الله والبيرة.

السلطة القضائية

يبلغ عدد القضاة حاليا (١٨١) قاضيا، يعملون في المحاكم النظامية، وهذا العدد يشمل قضاة الضفة الغربية البالغ عددهم (١٣٦)، وقضاة قطاع غزة البالغ عددهم (٤٥) قاضيا ويبلغ عدد القضاة النساء في الضفة الغربية ١٦ قاضية وفي قطاع غزة ٥ قاضيات، أي ما مجموعه ٢١ قاضية. أما على صعيد القضاء الشرعي فلا يوجد سوى قاضيتين وهن أسماء يوسف الحويدي، وخلود محمد الفقيه في المحاكم الشرعية بالضفة الغربية اللواتي عين بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٩، وذلك بعد أن إصدار مرسوم رئاسي من الرئيس محمود عباس بهذا الخصوص.

ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة وقالت ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة أن وزارة لوضع السياسات والخطط والبرامج التي تؤدي إلى تمكين النساء وهي للرقابية سواء على أداء الحكومة والوزارات المختلفة وأين هي على قضية المرأة سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي وأيضا في محاولة لمراجعة القوانين المختلفة وكيفية تناولها للمرأة وما هو الممكن من أجل تعديل هذه القوانين إعطاء المرأة حقها حسب ما جاء في وثيقة الاستقلال وكل الاتفاقيات البرمة، ووزارة المرأة ساهمت في إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في كافة الوزارات والهيئات الرسمية وهي بدورها تقوم بنفس الدور أو ما شابة في داخل وزارتها وأيضا المرأة دخلت في الخطة العامة للحكومة ومن أجل ذلك اتخذ قرار على مستوى الحكومة بموازنة حساسة للنوع الاجتماعي من أجل تطبيق ما يأتي بالخطة.

الحكم المحلي

وعلى صعيد الحكم المحلي فقد وصل عدد العضوات في مجالس الهيئات المحلية عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٣ امرأة من أصل ٣٥٨٩ عدد المشاركين فيها، أي بنسبة حوالي ١,٧%.أما فيما يتعلق بالمجالس المحلية والانتخابات البلدية بعد العام ٢٠٠٤ والمجالس البلدية فقد أفرزت ٣٣٦ عضوة مجلس محلي في ١١٤ دائرة، نتيجة لتخصيص مقعدين للنساء في المجلس المحلي كحد أدنى بغض النظر عن عدد أفراد المجلس، بالإضافة إلى أن الانتخابات جرت وفق نظامين انتخابيين حيث كان في البداية وفق انتخابات لن يحصلد أعلى الأصوات، أما الثاني فقد كان وفق القانون الملل لقانون انتخابات الهيئات والمجالس المحلية للعام ٢٠٠٥ والذي يتمثل

بمناسبة «عيد الأم» و «يوم المرأة»

تقرير يستعرض واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال وفي ظل السلطة الوطنية

بنظام التمثيل النسبي حيث كان الترشح على شكل قوائم، شملت ٦٤ قائمة مستقلة، ٩٩ قائمة ذات انتماء حزبي، ١١ قائمة سجلت على أساس تحالف بين فصيلين أو أكثر.بعد الانتخابات البلدية التي جرت عام ٢٠٠٥ انتخبت جانبيت ميخائيل كأول رئيسة لبلدية مدينة رام الله، وفتحية البرغوثي كأول رئيسة لبلدية بني زيد الغربية التي تضم قرى «بيت ريبما ودير غسانة» في محافظة رام الله، وفاطمة سحويل كأول رئيسة بلدية في قرية عبوبين، وكانت المناصب في تلك البلديات وغيرها حكرا على الرجال .

المرأة والاقتصاد

من جهتها أكدت زهيرة كمال مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق ووزيرة شؤون المرأة السابقة أن مشاركة المرأة في سوق العمل هي الأدنى على مستوى المنطقة العربية المعدل تقريبا هو بحدود ٢٩,٦%، وعلى مستوى المرأة الفلسطينية هو ١٥,٢%، وهذه نسبة متدنية وهذا غريب عندما نرى أن هناك حكومة داعمة لمشاركة المرأة، المجتمع لا يرى أن عمل المرأة هو حق، يراه هو أنه مكمل لاحتياجات الأسرة، إن كان هناك احتياجات اقتصادية للأسرة، المرأة تكمل هذا الاحتياج، عملها عمل مكمل.

وقالت ان هناك نسبة لا بأس بها فربيع النساء خارج سوق العمل، هم النساء المتعلقات وأعمارهن ١٥ سنة وما فوق، وعمرهم اقل من ال٣٥، وهن غير متزوجات أو متزوجات وعندهن عدد قليل من الأولاد وتقول النساء أنهن عرضن عن العمل لأن هناك بيئة طاردة للمرأة من سوق العمل، وهذه نقطة مهمة يجب أن نبحث فيها أما الدراسة الثانية حول واقع الخريجات، خريجات تخرجن من الجامعة وبمعدلات عالية، ولهن سنتين إلى خمس سنوات يبحثن عن عمل، والسبب يعود لعدم وجود إرشاد أكاديمي جيد يوجه الطلاب لاحتياجات سوق عمل.

وبالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك خلال عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة مشاركة الإناث (١٥ سنة فأكثر) في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ١٥,٥% مقابل ٦٧,٠% للذكور. بواقع ١٧,٤% للإناث في الضفة الغربية و١٢,٦% في قطاع غزة.أما فيما يتعلق بالبطالة، فأشارت علا عوض القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الإناث (١٥ سنة فأكثر) المتعلقات عن العمل ٦٣,٤% مقابل ٢٤,١% للذكور،وأن امرأة بين كل ١٠٠ امرأة عاطلة عن العمل أنهن (١٣ سنة دراسية فأكثر)، في حين بلغت بين الذكور ١٧ من بين كل ١٠٠ ذكر عاطل عن العمل خلال عام ٢٠٠٩.

وأشارت نتائج عام ٢٠٠٩ أن أعلى نسبة عمل للنساء كانت لهن في قطاع التعليم ٣٩,٧%، يليه قطاع الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك وذلك بنسبة ٢٠,٥%، يليه قطاع الصحة بنسبة ٩,٤%، واستطردت عوض قائلة ببيانات أن بين كل ٢٠٠٩ تشير أن هناك ١٦ صفيحة من العمل كل مئة صفيحة مخصصة، وأن هناك ٥١ ممرضة من بين كل ١٠٠ ممرضة، وبالمقابل فإن خمس أطباء الأسنان ونصف الصيدالة تقريبا هن إناث أيضا.

المرأة والتعليم

وشدد المركز على أن الموائيق الدولية أكدت على حق كافة الفئات في التعليم وأكدت هذه الموائيق بشكل خاص على حق النساء في الحصول على فرص تعليم متكافئة مع الرجال للادية مثل الفقر وعدم توافر مدارس قريبة وغيرها يجب ألا تتقف أمام حق ذوي الدخل المحدود أو الفقراء في الوصول لفرص تعليم مناسبة ولا يوجد في القانون الفلسطيني أو اللوائح التنظيمية لوزارة التربية والتعليم العالي ما يشير إلي أي تمييز بين الذكور والإناث في مجال الالتحاق بالمدارس بأنواعها. وقال مركز «شمس» إن القانون الفلسطيني ينص على الحق في تعليم الإناث والذكور لابد

القوات الاسرائيلية تطلق /بقية

كما رددوا هتافات متضامنة مع المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية.وأطلقت قوات الاحتلال نيرانها صوب المظاهرين لنهجم من الاقتراب من الحزام الأمني، وسط حالة توتر تسود القطاع الذي شهد عدة غارات اسرائيلية . وقال محمود الرنق رئيس الحملة الشعبية لمناهضة الحزام الأمني إن اللجنة تستعد لتنظيم أكبر حملة مناهضة للحزام الأمني يشمل كافة محافظات قطاع غزة وذلك عشية يوم الأرض في ٣١ من آذار الحالي. وأوضح الرنق أن اللجنة الشعبية عبر هتبات جماهيرية وتظاهراتها الأسبوعية تهدف إلى توحيد الصف الفلسطيني وإعادة توجيه بوصلتها إلى الاحتلال ، داعيا في الوقت ذاته الفضائل الفلسطينية وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في الضعالية الجماهيرية لمناهضة الحزام الأمني .

وقال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض : إن المسيرات الشعبية تعلن انطلاق جبهة جديدة للمقاومة الشعبية من قطاع غزة تحمل رسالة واضحة أن شعبنا موحد في مواجهة العدوان رغم ألم الانقسام . وأشار العوض إلى أن هذه المسيرات ستتواصل في محافظات قطاع غزة لكسر القرار الإسرائيلي بإقامة الحزام الأمني الذي يلقته ٢٠% من الأراضي الزراعية الفلسطينية ويمنع المواطنين من زراعة أراضيهم، ويحرم سكان القطاع من السنة الغذائية.

وأكد العوض أن الحزام الذي يحاول الاحتلال فرضه على طول شرق وشمال القطاع يؤكد أن قطاع غزة مازال خاضعا للاحتلال. ودعا العوض العالم أجمع للتحرك من أجل وقف العدوان على شعبنا بشكل عام ورفع الحصار عن القطاع بشكل خاص.

ودعت الحملة الشعبية بمحافظه رفح ، جماهير شعبنا الفلسطيني للمشاركة في المسيرة

من الالتزام به قانونيا وتم التركيز على الدور القانوني الذي يجب أن تقوم به وزارة التربية والتعليم لصالح توفير الإطار المناسب لحماية الحق في التعليم مع التأكيد على أهمية تطوير الجوانب الإجرائية وتشمل الرقابة و المتابعة والتنفيذ، وإمكانية تلقي الشكاوي الفريدة والجماعية حول انتهاكات الحق في التعليم وذلك انسجاما مع المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أكدت على دور المرأة والرجل في كافة مراحل التعليم بكل أشكاله بما في ذلك تشجيع التعليم المختلط وتكثيف أساليب التدريس وتقديم الخدمات لتحقيق الهدف المنشود.

وقالت علا عوض، القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نصف الطلبة المتلتحين بالجامعات هم من النساء أي ما نسبته ٦١,٧% من الإناث (١٥ سنة فأكثر) يعرفن القراءة والكتابة بحسب بيانات ٢٠٠٩ وأن أكثر من نصف الطلبة المتلتحين بالجامعات والخريجين هم من الإناث (٥٥,٢%) خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وأن أكثر من نصف الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية هن إناث (٥٤,٨%) في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتشير البيانات إلى أن نسبة الإناث المتلتحات في المرحلة الثانوية أعلى من نسبة الذكور المتلتحين في نفس المرحلة، حيث هناك ٥٤ أنثى ملتحقة من بين كل مئة طالب وطالبة.في حين بلغت نسبة الذكور المتلتحين في المرحلة الأساسية ٥٠,٥% مقابل ٤٩,٥% للإناث في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الانتهاكات الإسرائيلية بحق المرأة

لم تسلم المرأة الفلسطينية من إجراءات الاحتلال التعسفية بل ولم يحترم الاحتلال الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد فأمنع في تعسفه، ضاربا بعرض الحائط الموائيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.مستخدما كل الأساليب الغير مشروعة من حصار واعتقال واعتقال وتعذيب، واستنادا إلى الإحصاءات المتوفرة فإن هناك ٣٣ أسيرة في سجون الاحتلال منهن خمس أسيرات محكومات بالسجن المؤبد.

٣٣% من النساء تعرضن لأحد أشكال العنف

وأفادت نتائج مسح العنف الاسري بأن ٦٣,٣% من النساء قد تعرضن لأحد أشكال العنف الجسدي لمرة واحدة على الأقل، و٦١,٧% تعرضن لأحد أشكال العنف النفسي و٦١,٥% تعرضن لأحد أشكال العنف الجنسي في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٥، وأظهرت البيانات أن نسبة تعرض النساء في المخيمات لأحد أشكال العنف النفسي لمرة واحدة على الأقل خلال العام ٢٠٠٥ بلغت ٥٢,٣% وهي أقل من نساء الحضر والتي بلغت نسبتها(٦٢,٨%) وأقل من نساء الريف والتي بلغت (٦٤,٩%).

مناضلة من طراز خاص

نفيسة الديك نموذج للمرأة الفلسطينية المناضلة من قرية كفر نعمة بمحافظة رام الله وأحد المرشحات لجائزة نوبل ناشطة نسوية ومجتمعية وفلاحة مكافحة عملت بالزراعة والخياطة وفي المجال الاجتماعي تم اعتقالها مرتين وكل مره شهر وتم إجراء محكمة عسكرية لها عام ٢٠٠٠ وتم الحكم عليها لمدة ٦ سنوات بالإقامة الجبرية بالقرية، تقول :إن أهم إنجاز حققته على مدار خمسين سنة كونها تعيش في مجتمع محافظ إنها تمكنت من إقناع المرأة بالتحرك والتعليم وتقول رأيها وان تشارك الرجل في كل نشئ وان يكون لها شخصية قوية وهذا الشيء كان صعبا في مجتمع قروي يحكمه العادات والتقاليد ولكن تم تقبل ذلك وهناك أكثر من ٨٠ ٪ من النساء متعلمات فشجعت على تعليم المرأة لأنني كنت أمية من باب الحرقه وناضلت وطالبت الأباء والشباب بضرورة تعليم البنات وفتح المدارس».

وتضيف :بعد أربعين عاما من عمري قمت بتأسيس جمعية عام ١٩٦٨ بها مركز محو أمية وكان ذلك من اجلي أولا لأنني كنت استخدم البصمة في التوقيع فتعلمت وكان معي ٥٠ سيده وركزنا على جيل الأطفال أيضا وركزنا على الأم لأنها مرهنا أجيال وساهمت في تطوير مدرسة وافندا النساء كدخل وفن من خلال الجمعية من خلال التطير.

استنتاجات

وراي المركز، أنه لا توجد سياسة أو توجه جدي تتبناه السلطة الوطنية من الناحية العملية،والتي توصف بالاستمرارية والتراكمية في العمل كنهج، كما يمكن القول إنها سياسة داعمة للمرأة من أجل دعم مشاركتها ومسواتها بالرجل في الوظائف القيادية والوصول بها إلى مراكز اتخاذ القرار، كما أن هناك ضعفا في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وأن البناء الاجتماعي الفلسطيني بناء تقليدي، وأنه خلال عملية التحرر الوطني (كون فلسطينا من زالت محتملة) تم التركيز على القضايا الوطنية أكثر من القضايا الاجتماعية للمرأة.

وأضاف أما مشاركة المرأة في المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية فلا

تعدو كونها ديكتورا ديمقراطياً في أفضل الأحوال،وموقف وممارسة الأحزاب السياسية الفلسطينية من إشراك المرأة الفلسطينية في مختلف الأطر القيادية ما زال دون المستوى المطلوب، وأن تنفيذ القوانين وتطبيقها إعطاء حقوق متساوية للرجل والمرأة يراوح مكانه، فلا تركيز على عنصر الكفاءة والخبرة والتجربة بشأن اختيار المرأة للمواقع القيادية، فكثيرا ما يكون الاختيار على أسس الانتماء السياسي أو الجغرافي أو العائلي.

وذكر المركز أن الأبحاث والدراسات الخاصة بالمرأة قليلة، وهناك نقص كبير في وجود مؤسسات بحثية متخصصة في قضايا المرأة الفلسطينية، كما أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لا يوجد فيها أقسام أو دوائر متخصصة في دراسات المرأة أو حتى مقررات دراسية منفصلة باستثناء جامعة بيرزيت التي أنشأت قسما لهذه الغاية في العام ١٩٩٤، مضيفا انه يقابل ذلك ضعف في الوعي الجمعي بشكل عام، ولدى المرأة بشكل خاص لجنة قضايا الجندر وحقوقها بشكل عام.

وذلك بسبب الثقافة المحافظة السائدة في المجتمع، وكان لغياب الدور الفاعل لمؤسسات الجتمع المدني أثر سلبي على مسيرة المرأة، أما الإعلام فلم يعط المرأة الفرصة لإبراز اهتماماتها وقضاياها، وركز على معاناة المرأة والشهيدة أو المناضلة أو الأسيرة.

وراي المركز، ان كتاب التاريخ والمؤرخون لم ينصفوا المرأة الفلسطينية، وبالتالي لم يكتب تاريخ المرأة الفلسطينية بعد، كما أن ما كتب لغاية الآن ركز بشكل لافت على مشاركة المرأة من العائلات التقليدية، مما أدى إلى إهمال دور المرأة الريفيه على وجه الخصوص، وقلما نجد توثيقا للتجارب النسوية على نطاق واسع، مضيفا أن غالبية ما كتب عن الحركة النسوية الفلسطينية بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كان مرتبطا بأبعاد تمويلية إما من خلال مؤسسات أهلية فلسطينية أو مؤسسات مانحة أجنبية، كما لا يوجد ما يشير إلى توثيق أو تناول تجارب المرأة «الشابة»، ولا يوجد تطرق إلى دور المرأة المسيحية سواء لجنة مشاركتها السياسية أو في دفاعها عن حقوق المرأة أو تأسيسها للعديد من الجمعيات والمؤسسات التي تعنى في قضايا المرأة أو لنضالها ضد الاحتلال.

وراي المركز ان السلطة التنفيذية على اختلاف مستوياتها تعمق البعد الاجتماعي في بعض الوظائف، فيمنصب المحافظ ما زال حكرا على الرجال، فلا يوجد محافظة لأي من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددها ست عشرة محافظة، إحدى عشرة في الضفة، وخمس في قطاع غزة،، كما لا يوجد مستشارة للرئيس أو لرئيس الوزراء لأي من الوزراء.

وأشار إلى أن المناهج التعليمية لم تتناول مشاركة المرأة بشكل إيجابي، وهي ما زالت ذكورية في كثير من القضايا، مع تركيزها على أحيان كثيرة على المهام التقليدية للمرأة. وما زالت مظاهر التمييز والعنف بكل أشكاله تمارس ضد المرأة، سواء في البيت أو في مكان العمل، أو في الوظيفة.

ورأي ان السبب في بقاء المرأة عند مستوى معين يرجع إلى أن العمل النسوي في فلسطين ما زال عملا نخويا، فدخل عناصر قيادية نسائية شابة جديدة على العمل لتقوية الحركة النسائية ما زال حجولا، وليس في الحدود الدنيا لا هو مأمول. كما أن مناصري المرأة والمنظرين لها أو على الأقل النشطاء في حقوق المرأة ما زالوا قلة، بل إن نشيطات الحركة النسوية يتركزن في المدن وخصوصا في وسط الضفة الغربية، كما أن تتناولين لأوضاع المرأة يأتي في الغالب من المكاتب وليس عبر التواصل مع المرأة في الميدان، وأقل ما يوصف بأنه نخوي، بالإضافة إلى الخلافات السياسية والفضائية والتنظيمية التي أدت إلى شردمة العمل النسوي في فلسطين وتراجعه.

وأخيرا يمكن إجمال عوائق إشكاليات مشاركة المرأة الفلسطينية في معوقات اجتماعية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات سياسية، ومعوقات قانونية، ومعوقات ثقافية، ومعوقات دينية، ومعوقات ذاتية وموضوعية

عزام الاحمد /بقية

وإذ وصف المسؤول الفلسطيني القواء بأنه "كان جيدا وبناء"، أوضح انه "تم خلاله أيضا بحث الوضع السياسي في المنطقة وخصوصا تعثر المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل بسبب استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلية ومواجهة الممارسات الاسرائيلية وكيفية الوصول الى موقف عربي مشترك حول هذه القضايا".

ودعت اللجنة الرباعية الدولية لشرق الاوسط بعد اجتماعها في موسكو الجمعة اسرائيل الى وقف الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة تمهيدا لاحياء عملية السلام في المنطقة، الامر الذي اكده الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي باشر امس زيارة للاراضي الفلسطينية واسرائيل.